

نقتضي عدم الحياد



تدرك النخبة العراقية غربة المعارضة البحرينية ووحدها (أرشيف)

ويتعرض هذا القائد - رهنأ - لمحنة غير مسبوقة، وانتهاك فض لا يسط حقوقه كإنسان، نذكر بمحنة الإمام الصدر، وكبار المراجع في النجف إبان حكم صدام، فقد تم سحب جنسيته (يونيو 2016)، وقتل المدنيين في باحة منزله (مايو 2017)، ويخضع للإقامة الجبرية منذ صيف 2016.

أما تنظيم «الوفاق»، الوريث الأبرز لحزب الدعوة البحريني، فقد تم حله، في يوليو 2016، ومصادرة أمواله وممتلكاته، ويقضي زعيمه الأبرز الشيخ علي سلمان حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات، إثر اعتقاله بدعوى التحريض ضد الحكومة في ديسمبر 2014.

ويخشى أنه يواجه حكم الإعدام أو الحكم المؤبد وسحب جنسيته بسبب اتهامه، زوراً، بالتخابر مع دولة قطر، في محاولة متكررة من قبل السلطات للزج بالإشكالات الخارجية في الحدث المحلي. وينظر المعاتبين من المعارضين البحرينيين، فإن العلاقة وطيدة بين البلدين، تاريخياً وعائلياً، تجارياً وسياسياً، ثقافياً ودينيًا، ومصالح متبادلة.

وبالنظر إلى الهجوم الرسمي البحريني الغاشم ضد الناشطين؛ وتطبيق حكومة آل خليفة مفردات «الحرب الشاملة»، اقتصادياً وديموغرافياً؛ واتباعها سياسات تحجيف الينابيع ضد البيئة الحاضنة للمعارضة، وكل ما له صلة بالأغلبية الشيعية في البلاد وثقافتها وهويتها.

وبالنظر إلى أن الإشكال البحريني لم يعد محلياً، في ضوء تورط الإقليم، وخصوصاً السعودية والإمارات، مناصرة للعنف والإقصاء.

ولما كانت المصلحة العراقية تقتضي استقرار البحرين والجوار؛ ولكون البحرين تعد بمثابة مختبر مصغر لما يمكن أن تمارسه حكومة العراق من أدوار إيجابية في محيطها العربي، وتبشر عبر ذلك بنموذجها التعددي، وتظهر قدراتها الدبلوماسية وقوتها الناعمة؛ كل ذلك يستوجب احتضاناً وتفاعلاً أكبر مع الحدث البحريني من قبل نخبة العراق الحاكمة، التي عاشت التاريخ المشترك، بنزفه وتعددياته، وتعرف أكثر من غيرها وعن قرب معاناة البحرينيين.

كما تترك هذه النخبة غربة المعارضة البحرينية ووحدها، والتي سبق أن اكتوى بناها الناشطون العراقيون ويعرفون معناها وقسوتها، لكن الأهم أن لدى العراق مصالح في بحرين مستقرة، تستدعي منه تحركاً أكثر تأثيراً.

(للحديث صلة، بما في ذلك المصالح المشتركة بين العراق والبحرين، وتحديات السياسة الخارجية العراقية الداخلية وتلك الإقليمية، وطبيعة العلاقات العراقية البحرينية - الرسمية والشعبية - خلال العقد ونصف العقد الماضي، موقف بغداد من الحدث البحريني، وفرص أن يؤدي العراق دوراً بارزاً في الشأن البحريني).

* كاتب وصحافي بحريني

المشتركة، حيث الاستبداد والطائفية وانعدام الحريات وتأميم الحياة العامة وتهميش وتهشيم الإسلام السياسي وباقي الفصائل الوطنية وصعوبة العمل الحزبي والسياسي في العراق والبحرين، بسبب رعونة القبضة الأمنية، سجلت تقارباً تلقائياً، ثم منظماً، بين الناشطين في العراق والبحرين.

بيد أنها المشاغل نفسها التي تحشد الحكّمين غير المتناغمين في بغداد والمنامة، إلا ضد الخصوم الداخليين، وخصوصاً الإسلاميين الشيعة، في وقت هزت فيه الثورة الإسلامية في إيران أركان المنطقة، وزادت من الضغوط على الحركيين في البلدين العربيين.

ولعل هذا ما يفسر وضع أسس اجتنات حزب الدعوة في القطرين، في الفترة ذاتها تقريباً. وبطبيعة الحال، كانت بغداد أسبق وأشرس، ليس فقط لكونها المركز الرئيسي لحزب الدعوة، لكن أيضاً بحكم القوة العسكرية والأمنية التي كان يتمتع بها عراق «البعث»، ونفوذه الهائل إقليمياً، وعلاقته الممتدة دولياً. وبينما اغتيل الشهيد الصدر في 1980، لم يطل الأمر حتى تم اعتقال أبرز قياديي حزب الدعوة في البحرين في 1983.

ورداً على الضربات الأمنية في بغداد والمنامة، تحرك في لندن وعواصم عربية وأجنبية أخرى، ناشطو حزب الدعوة لملء الفراغ الحاصل. وبين أعوام 1978 و1985 كان أحد البحرينيين، هو د. سعيد الشهابي، أحد أعضاء قيادة حزب الدعوة في أوروبا وأميركا، وضمت تلك القيادة أيضاً - إضافة إلى الشهابي - كلاً من الوزير العراقي السابق د. عبد الفلاح السوداني، ومستشار الأمن الوطني العراقي السابق د. موفق الربيعي، والمتحدث السابق باسم الحكومة العراقية د. ليث كبة، والدبلوماسي العراقي السابق د. جاسم حسين، وتولى قيادة فرع حزب الدعوة في أوروبا وأميركا - حينها - رئيس الوزراء العراقي الحالي د. حيدر العبادي.

وقد نشطت حركة أحرار البحرين، رسمياً بعد 1983، في العاصمة البريطانية لندن، في أعقاب الضربة الأمنية لحزب الدعوة في البحرين، وتضاعف نشاطها في مرحلة التسعينيات، وتحولت إلى مركز قرار فاعل، يصعب تجاوزه، قبل أن تتآكل بعض الشيء مع انتقال القوة الحزبية إلى «الوفاق» بعد 2002.

معلوم أن الأمانة العامة للنسخة البحرينية من حزب الدعوة تشكلت في 1968 بقيادة الشيخ سليمان المدني، أول بحريني ينضم إلى حزب الدعوة.

ويعد آية الله الشيخ عيسى قاسم، الزعيم الديني والسياسي في البلاد، أحد المنضوين السابقين لحزب الدعوة البحريني، ومرجعاً دينياً تربطه علاقات متينة مع المرجعية العليا في النجف.

بالحزب بنظرية الصدمة وإمكانية تحقيق الإصابات بمرمى الأعداء دفعة واحدة وبدون تأخر! ولكن حسابات الحقل لم تطبق على حسابات البيدر، أو كما يقول المثل الياباني: «من الغباء أن تتعامل مع غبي»!

وبشأن ارتباط حزب الله فكرياً بنظرية ولاية الفقيه فلا تملك «القوات» عن هذا الارتباط إلا تفسيراً ضيقاً مدقماً، ولكنها تستخدمه في سياق حرب الشعارات لعزله لبنانياً، وتجريده من القوة المعنوية التي يبديها في مواجهة المعتدين على سيادة الوطن، وإبعاد اللبنانيين عن الدرس التاريخي الذي يُكتب بدماء مقاوميه وتضحياتهم التي تكسبه مصداقية وشعبية واسعة حتى داخل البيئة المسيحية التي باتت أكثر وعياً بالارتباط إلا التي تتخذ مواقف انتهازية استناداً إلى الفائدة والمصالح الشخصية، وتلك التي تتحمل التبعات الجسام لقاء حماية الوطن من الأخطار حتى لو لم تلق تعويضاً وتقديراً معنوياً كافياً لقاء جهودها وتضحياتها.

وبينما ترفع «القوات» شعارات سيادية متشددة جداً تمارس تبعيةً مكشوفة، وتجاهر بتماهيها مع مشروعات قوى القهر والهيمنة من أميركا مروراً بـ «إسرائيل» والسعودية. تعمل مع هؤلاء على إحداث تغيير في طريقة تصور اللبنانيين لأوضاع المنطقة في المستقبل، وفي تطلّهم لقيام الدولة اللبنانية حيث يقف حزب الله «حجر عثرة» في دربها، وفي تأمين مستلزمات عالم ما بعد

حاجة للقوات هنا للحديث عن السيادة اللبنانية، فالشعارات الطائفة والكلمات الكبيرة كانت كفيلاً بخلق مناخ من المفاهيم والتصورات تحدد طبيعة المرحلة القادمة وتموضعها داخلها!

بهذا الفهم، قلل القواتيون من أهمية وجود الجماعات المسلحة في سورية، والخلفية الفكرية التكفيرية التي تحملها ومخاطرها حتى على وجود المسيحيين في لبنان والمنطقة، وركزوا بدلاً من ذلك على تجاوز حزب الله لسيادة الدولة وذهابه منفرداً إلى سورية. ورغم أن الأزمة في سورية من أخطر الأزمت التي يجب أن تُبحث وتناقش بعمق ومسؤولية، وتتطلب اعتماد أفكار وإجراءات وسياسات لمواجهة تداعياتها على اللبنانيين لأن النتائج التي ستترتب من الخطورة إلى درجة تطلّ مصير كل اللبنانيين بدولتهم وسيادتهم وأمنهم، ولكن ما مارسه القواتيون يتجلى في تكريس ما تريده إسرائيل تحديداً، وهي بحسب الفرض الوطني اللبناني، عدو. بل كانوا على أتم الاستعداد لتقبل مجابهة سياسية وربما عسكرية جريئة ضد حزب الله من أجل تغيير الواقع اللبناني الذي تميل فيه موازين القوة لصالح حزب الله على اعتبار أن مخاض شرق أوسط جديد يحتاج إلى أحزاب وقوى داخل دول المنطقة العربية لديها الشجاعة لشل فاعلية تيارات المقاومة وإرباكها والتشويش على خياراتها. هذه الاندفاع القواتية في الأزمة السورية مرّت حتماً في فكر القيادات المسؤولة

على هذا الأساس لم تكن القوات تعتبر «إسرائيل» عدواً للبنان بل كانت دائماً تسير مع إجراءات عملية تحوّل النظام العربي من الصراع إلى التسوية، وتواكب الجهود الدولية لتهيئة الظروف والبيئة الإقليمية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. أما المقاومة فلم تكن عندها مشروعاً بديهيًا بناتاً، لم تكن حتى سؤالاً يتيح إجابات متعددة ونتائج مختلفة لحماية لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية، بل على العكس كانت تبحث عن نقطة ارتكاز لها مع العدو والمزايا التي يمكن أن تحصل عليها عندما تتم صياغة المنطقة جغرافياً وسياسياً في إطار فكرة الشرق الأوسط الجديد وانتهاء الصراع بتسوية شاملة مع الأنظمة العربية!

ومع اندلاع الحرب في سورية ظهر جلياً التواطؤ المخزي مع الجماعات الإرهابية التكفيرية التي كانت تسميها «معارضة سورية» وما قامت به من مذابح مرعبة. كانت الحرب في سورية أعراض شيء أعمق بكثير من عملية ثار من النظام السوري أو رغبة استبدال نظام بنظام آخر. كانت الظروف مثالية واستثنائية لتحويل سورية إلى منطقة نفوذ أميركي إسرائيلي، ورأس جسر لتطويق وضرب إيران والمقاومة في لبنان. ولا شك أن «القوات» بمواقفها إلى جانب هذه الجماعات وتماهيها مع التحالفات التي نشأت لضرب سورية كانت تنتظر عوائد مشروع يحقق لها أقصى درجة من المكاسب ولو اقتضى ذلك تقسيم المنطقة إلى كتل عرقية ومذهبية وجماعات متصارعة. ولا